انتهاج سياسة « متوازنة » « عاقلة » بين البرجوازيات العربية القومية وبين الرجعية العربية والامبريالية الامريكية ، من جهة ثانية . ولقد اعتمدت الشهابية في سيطرتها على الاجهزة العسكرية والولاء السياسي لها من قبل عدد كبير من الزعماء السياسيين . وذلك في مرحلة كانت البرجوازية الكومبرادورية فيها في اوج واهم اطوار ازدهارها الاقتصادي واحتياجها الى الموظفين والكوادر الفنية وتوسيع سوقها الداخلي .

الا ان نجم هذه المحاولة ، كلحظة مؤقتة ، ما لبث ان ذوى بفعل انتهاء الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي جاءت بها وجمود مرحلة الازدهار الاقتصادي . كما ان نمو الحركة الوطنية والشعبية ودخول المقاومة الفلسطينية ساهم في انتهائها ، حيث اتخذت الشهابية موقفا معاديا ينسجم مع المصالح الطبقية الكومبرادورية التي مثلتها في مرحلة معينة . **فقد حاولت الشهابية خلق مركز مستقل في السلطة والدولة يلعب دور المخفف من احتدام التناقضات بين فئات الكومبرادور المختلفة . وذلك في ظل ظروف سياسية ونوعية محددة .**

اما **التناقض الاساسي** الناشيء ، **اليوم** ، بين الطبقة الكومبرادورية بصفة عامة وبين اوسع الجماهير الشعبية فانه **لا يمكن خلطه او وضع نقاط تطابق بينه وبين اي مستوى آخر من مستويات التناقض الاخرى في الواقع اللبناني .**

طبيعي نحن لا ننكر ان الشكل الحالي للسلطة السياسية للنظام تحت سيطرة الجناح الماروني انما يشكل عائقا سياسيا امام قدرة الطبقة الكومبرادورية الحاكمة على اتخاذ المواقف والقرارات الحازمة في مواجهة الحركة الشعبية . وازاء تفاقم الازمة التي يعاني منها هذا النظام ، في اللحظة الراهنة ، فاننا لا نستبعد ادخال بعض « التعديلات » على نسبة التمثيل السياسي لشرائح الكومبرادور في مؤسسات السلطة . اي تحسين شروط « المشاركة » في السلطة السياسية لفئات الكومبرادور ذات الانتماء الطائفي الاسلامي . اذ ان هذا الامر قد يساهم سياسيا في تحسين شروط مواجهة النظام للحركة الشعبية والقوى الوطنية والمقاومة الفلسطينية ، في مرحلة لاحقة ، بصورة اكثر انسجاما مما هو عليه واقع الحال اليوم ، وفي ظل ظروف عربية اكثر مواءمة .

ولكن هذا الوضع لن يرقى الى مستوى تغيير شكل الحكم .

ان مثل هذا التغيير الذي يحلم به الاصلاحيون في ساحة لبنان الساخنة ، ليس على الاطلاق من قبيل الاحتياجات الموضوعية لتطور الطبقة البرجوازية الصناعية المزعومة !

اما حين تأخذ الجماهير على عاتقها التغيير فهي ستسير في طريق آخر تماما .

ان ما سوف يتم من تعديلات سياسية ضمن نطاق سلطة الكومبرادور لن يتعدى اطار ومضمون العلاقات الطائفية في مرحلة وصلت فيها هذه الطبقة في ظل الازمة الراهنة ، بقيادة جناحها الماروني المهيمن ، الى مأزق خطر في مواجهة الحركة الشعبية والوطنية بات يهدد وجود نظامها نفسه . وبالطبع فان اي تعديل او « اصلاح » في نسبة التمثيل السياسي لفئات الكومبرادور في مؤسسات السلطة ، سيأخذ بعين الاعتبار محاولة اطفاء بعض نيران النقمة الشعبية والوطنية .